http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2127) السنة الثامنة - الأربعاء (11) أيار 2011

عشر رسائل للعراقية تتلقى رداً وحيداً من دولة القانون

بريد علاوي والمالكي الساخن يحصر الشراكة في زاوية الخصومة

أكثر من ١٠ رسائل كان قد بعثها إياد علاوي إلى رئيس الوزراء أجاب الأخير عليها مؤخرا برسالة واحدة أكد من خلالها أنها ستكون الأولى والأخيرة.
هذا الكم من الرسائل كشف عنه مصدر مقرب من علاوي في اتصال هاتفي مع"المدى"، موضحا انه بدأ بإرسالها بعد إجراء الانتخابات الأخيرة، مشددا على أن أسلوب الرسائل دائما ما يتبعه رئيس القائمة العراقية لتبيان وجهة نظره، أسوة بكل القيادات السياسية في العالم، واصفا اياه بالبروتوكول العالمي.

□ بغداد/ اياس حسام ساموك

وتابع المصدر الذي شدد على عدم الكشف عن اسمه أن من بين الرسائل ما يتعلق بوزارات الدولة، والمناصب الأمنية، والعملية السياسية، والأوضاع الأمنية، ومنظمة مجاهدي خلق، وترشيح النساء للوزارات، مؤكدا ان المالكي لم يُجب على أي منها.

وأضاف المصدر أن رئيس الوزراء اختصر هذه الإجابات برسالة واحدة، رد عليها علاوي بأخرى دبلوماسية، رافضا تسمية الأمر بحرب الرسائل.

وتابع المصدر انه في إحدى المرات تم تبليغ القائمة العراقية بأن المالكي لم يقرا اي من الرسائل التي وجهها علاوي اليه بسبب عدم وجود اتصال مباشر فيما بينهم مما حذا بالأخير إعادة إرسالها مرة أخرى، مستدركا بالقول إن إجابة المالكي الأخيرة تبين اطلاعه على جميع الرسائل.

وشدد المصدر على ان المالكي عازم على ان يأخذ بمبدأ الشراكة الوطنية بعد هذه الرسائل، لاسيما بعد الإخفاقات الكبيرة على تشهدها الحكومة بالتزامن مع انتهاء مهلة الـ ١٠٠ يوم.

ويرى ائتلاف الكتل الكردستانية أن مرد هذا الكم من الرسائل لوجود خلافات كبيرة جدا بين القائمتين، وان الأول دائما ما يسعى الى تقريب وجهات النظر ولكن دون جدوى بسبب تمسك كل من العراقية ودولة القانون بمواقفهما.

ويقول القيادي الكردستاني محمود عثمان في تصريح لـ"المدى"إن الرسائل التي بين الطرفين تخلق ضعفا للعملية السياسية كونها تنطوي على اتهامات متبادلة، مؤكدا انه ليس من مصلحة اي طرف وجودها.

وتابع عثمان كان من الأفضل أن تكون هنالك لقاءات مباشرة يتم فيها حل جميع المشاكل، معتبرا ان المشكلة ليس ما بين المالكي وعلاوي فحسب، مبينا انهم يمثلون الكتلتين الأكبر في البرلمان، مشددا على ان الخلافات بين القائمتين كبيرة وبحاجة الى جهد حثيث، كما انه ليس من السهل إقناعهم على ترضية معينة.

وعن موقف ائتلاف الكتل الكردستانية من هذه المشاكل ومساعيه لإيجاد الحلول يعلق عثمان"لدينا جهود في هذا الموضوع شريطة ان تكون هنالك آذان صاغية"، معتبرا عدم سماع الكتل حلول الكردستاني بالأمر الطبيعي كون لكل جهة مصالح.

الا ان ائتلاف دولة القانون اتهم شخصية علاوي بأنه المعطل الأكبر للاتفاقيات السياسية ويسعى الى اختزال موقف قائمته بما يقرره.

القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي يرى ان المشكلة تكمن في موقف علاوي من العملية السياسية على اعتبار انه ينظر لها على أساس شخصي.

وتابع المطلبي أن المالكي أراد ان يوضح لعلاوي أن القرار جماعي ما بين اللجان المشتركة وليس بيده ولا بيد علاوي فحسب، مؤكدا ان زعيم القائمة العراقية يبعث برسائله بمعزل عن بقية قياداتها، متهما علاوي بأنه دكتاتوري في اتخاذ قراراته.

وأشار المطلبي إلى أن القائمة العراقية تعيش حالة من التصدع، ناقلا عن قياداتها قولهم"نخشى من أنصار القائمة العراقية"، موضحا ان هذه القيادات تؤيد رئيس الوزراء الا انها تتخوف من التصفيات الشخصية، موضحا ان هنالك شخصيات معتدلة داخل العراقية، كل ما تسعى الى ايجاد تقارب بين الكتلتين تتعرض الى تهديدات ومحاولات اغتيال.

بدوره حمل التيار الصدري، كلا من المالكي ورئيس القائمة العراقية مسؤولية التدهور السياسي، متهماً اياهم بعدم الجدية في حل القضايا العالقة.

وقال النائب عن تيار الأحرار حاكم الزاملي لـ"المدى"إن هذا التصعيد في التصريحات ليس من مصلحة القائمتين المعنيتين بالأمر، موضحا ان الحكومة تشكلت وفق اتفاقات سياسية يجب ان تنفذ.

ووصف الزاملي الخلافات بالبسيطة والتي تتعلق بمسألة الوزارات الأمنية، مشددا على عدم وجود جدية وصدق من قبل قادة الكتلتين في حسم الخلافات التي بينهما والتي بدأت تلقي بظلالها على الواقع الأمني من خلال الأحداث التي شهدها الشارع في هذه الفترة.

الرسائل التي تبادلها الطرفان تخلق ضعفا في العملية السياسية كونها تنطوي على اتهامات متبادلة، وليس من مصلحة أي طرف وجودها.

■ محمود عثمان

وأعرب الزاملي عن أسفه كون الخلافات هي في الأساس ما بين المالكي وزعيم القائمة العراقية، منوها الى ان مصدر هذه الخلافات صراعات سياسية كون الاثنين كانا متنافسين على منصب رئيس الوزراء.

ونفى الزاملي إمكانية فض الشراكة ما بين الطرفين على اعتبار ان القائمة العراقية مكونة من قيادات متعددة وهي فعالة في الحكومة وتمسك مناصب عليا فيها.

وكان رئيس الوزراء بعث برسالة الى علاوي قال فيها تلقيت في الآونة الأخيرة رسائل متعددة منكم وأجبتكم عن بعضها رغم أنني لا أجد ضرورة لتبادل مثل هذه الرسائل مع وجود لجان مشتركة تجتمع وتعمل بصورة مستمرة لذا فقد تكون هذه هي الإجابة الأخيرة التي ابعثها على طريقة الرسائل هذه.

وأضاف المالكي: أن الترشيحات للوزارات الأمنية، رشحتم خمسة مرشحين لحقيبة الدفاع ومنهم المرشح خالد متعب ولما وقع اختيارنا عليه عدت ونقضت الترشيح الذي جاء بتوقيعكم شخصيا ثم لجأت الى الضغط على الأطراف الأخرى بالقائمة العراقية الذين كانوا ابلغوني بقبولهم له لحملهم على رفضه وعدم قبوله.

وتابع المالكي"أود الإشارة إلى أن الأمن مسؤولية خطيرة تقع بالدرجة الأولى على عاتق القائد العام للقوات المسلحة، ومن ابسط حقوقه الا يقبل الا المرشحين الذين يمكن ان يكوّنوا معه فريق عمل منسجم يقوم على أساس الثقة والتفاني في تحمل المسؤولية وان ما قدمه العراقيون من تضحيات وما حققوه من انجازات على هذا الصعيد لا يمكن المغامرة بها او التساهل في الحفاظ عليها او تسليمها الى من لا يملك الأهلية واللياقة اللازمة خصوصا داخل الجيش العراقي نفسه وقادته وضباطه الكبار.

وتابع المالكي "دعني اغتنم هذه الفرصة لأقول لكم إن مواقفكم طيلة هذه الفترة وحضوركم الإعلامي ومحادثاتكم في زياراتكم المختلفة للدول العربية وغير العربية لم تصب يوما لصالح البلاد والعملية السياسية بل كنتم تسدون لها أقوى الضربات وتتهمونها بمختلف التهم من الطائفية الى الدكتاتورية الى غيرها من الأمور كلما سنحت لكم الفرصة، بلغت أحيانا حد التلميح باللجوء الى العنف الأمر الذي وجد به دعاة العنف فرصتهم للتمادي في غيهم، كل هذه الأمور ألقت ظلالا من الشك حول حقيقة إيمانكم بالديمقراطية وما شيده العراقيون وقواهم السياسية المختلفة عبر التضحيات والتوجه نحو صناديق الاقتراع في مشاهد أثارت إعجاب العالم".

وفيما يخص منظمة مجاهدي خلق، بين المالكي: "أن رسالتكم حول منظمة مجاهدي خلق الإرهابية تعني من بين أمور أخرى أنكم تهتمون بهؤلاء الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين أكثر من اهتمامكم بسيادة العراق، وهم الذين يشكل وجودهم خرقا مستمرا لسيادة العراق واستفزازا لمشاعر مواطنيه، اذ لم يسبق لأي دولة في العالم ان أقرت بوجود جماعة إرهابية".

وختم المالكي رسالته قائلا"نأمل رغم كل هذه المعاناة أن يلتئم شمل القوى السياسية الوطنية وتتوحد إرادة الشعب العراقي العزيز من اجل تحقيق الأمن والاستقرار وترسيخ أسس النظام السياسي المستند الى الوحدة الوطنية وتعزيز السيادة والابتعاد عن المحاصصة والطائفية وبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون".

الى ذلك رد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور في بيان له على المالكي قائلا إن هذه الرسالة الجوابية جاءت بعد تلقي علاوي رسالة من رئيس الوزراء نوري المالكي توحي بعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه في اجتماع اربيل.

وأضاف"وشعر علاوي أن هناك انقلابا واضحا وتغافلا متعمدا على اتفاق اربيل والتوافق السياسي الذي تشكلت بموجبه الحكومة، وان هناك توجها لفرض وجهات نظر جديدة في العمل السياسي في العراق تلغي الديمقراطية بشكل تدريجي وتحصر إدارة الدولة بيد حزب او شخص، ما يمثل تراجعا واضحا مقصودا عن مفاهيم الديمقراطية التي اتفقت عليها الكتل السياسية لإدارة العراق الجديد في إطار العملية السياسية".

ونوه الى أن قادة الكتل السياسية لم يجتمعوا سوية منذ التصويت على تشكيل الحكومة واجتماع اربيل، رغم ان الوضع العراقي يتطلب الان توافقا وطنيا على أمور مهمة منها بقاء القوات الأمريكية من عدمه، في حين يصرح المالكي بان بقاء القوات الأمريكية شأن يتبع الكتل السياسية.

وأعرب عاشور عن أسفه لان يحدث الخلاف والتنصل من اتفاق اربيل في هذا الوقت الحاسم، وتتحول الشراكة الى مشاركة رمزية في الحكومة من خلال بعض الوزارات دون ان يكون للكتل السياسية الحق في إبداء الرأي في مسار إدارة الدولة وسياساتها، حتى أصبحت نتائج الانتخابات مجرد حبر على ورق هدفها تشكيل حكومة لا إيجاد حل لمعضلات العراق الكبيرة وليس للشراكة الوطنية وتمثيل الشعب وفق نتائج الانتخابات، ما أضحى يهدد المسيرة الديمقراطية في العراق ويتجه بها الى الهاوية ويهدد بقاء العملية السياسية التي نزف العراقيون انهار دماء من اجل رسوخها.

وأوضح ان الوضع العراقي الان أمام خيارين لا ثالث لهما اما التمسك بالديمقراطية والشراكة الوطنية وحل معضلات البلاد، او تحمل غضب الشارع العراقي الذي لم يشعر بتحسن واضح في ظروفه الخدمية والمعيشية والأمنية وهو الأمر الذي لا يمكن للقوى السياسية ان تتحمل مسؤوليته لانها ليست شريكة واقعية في إدارة البلاد، وانما تم عزلها ووضعها موضع المتفرج على ما يجري.

كما تركز الجدل في الرسالتين على موضوع الموقف العربي من أحداث العراق إذ اتهم المالكي علاوي بأنه يحرض الدول الأخرى التي يزورها. ورد علاوي قائلا إن كل زياراته ونشاطاته العربية والدولية تصب في هدف واحد هو خدمة الشعب العراقي واستعادة مكانة العراق وبناء علاقات تصالح مع العالم وخاصة مع الأشقاء العرب. وتناولت الرسالتان المتبادلتان ايضا موضوع المشاركة والشراكة في الحكومة العراقية الحالية وقضية الوزارات الأمنية التي وجد المالكي انها مقسمة على أساس طائفي ملمحا الى أحقيته في اختيار المرشحين لهذه المناصب على أن يكون الكلام الأخير للبرلمان العراقي بالقبول أو الرفض وهو الأمر الذي رفضه علاوي مشدداً على أن هذه المناصب ينبغي أن تكون في إطار الشراكة السياسية واختيار الأشخاص الأكفاء القادرين على مواجهة التحديات الأمنية الراهنة.

الى ذلك، وصفت القائمة العراقية تصريحات القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر والتي اتهم فيها زعيم القائمة إياد علاوي بتوزيع الهدايا والأموال على المتظاهرين ليصعدوا من شعاراتهم بإسقاط الحكومة ورئيسها، بـ"غير المسؤولة"، معتبرة الغرض من هذه التصريحات هو شغل الناس عن مسؤولية الحكومة بتوفير الأمن والخدمات وفرص العمل.

وقالت المتحدثة باسم القائمة ميسون الدملوجي إن"تصريحات النائب عزت الشابندر غير مسؤولة ولا تستحق الإجابة عليها"، معتبرة أن"الغرض من هذه التصريحات هو شغل الناس عن القضية الحقيقة في العراق وهي توفير الأمن والخدمات وفرص العمل وكل المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة". بحسب السومرية نيوز.

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر أتهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بتوزيع الهدايا والأموال بين المتظاهرين ليصعدوا من شعاراتهم بإسقاط الحكومة ورئيسها، كما اعتبر تهديد العراقية بالانسحاب من الحكومة يمثل علاوي بشخصه.

وأضافت الدملوجي أن"الناس غير معنيين بهذه المسؤوليات ويريدون أن تتحسن ظروفهم المعيشية"، داعية"من يتحدث ويدلي بهذه التصريحات بأن يتحمل المسؤولية أمام الناس وان لا يوزع تصريحات فيها الكثير من اللغط".

ويشهد العراق منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، وشهدت تلك التظاهرات تضييقاً من قبل الأجهزة الأمنية وفرض حظر للتجول لمنع وصول المتظاهرين كما شهدت إطلاق نار من قبل الأجهزة الأمنية مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين.

■ ميسون الدملوجي: تصريحات الشابندر غير مسؤولة ولا تستحق الإجابة عليها، الغرض منها شغل الناس عن القضية الحقيقية في العراق

■ عزت الشابندر: القائمة العراقية توزع الهدايا والأموال بين المتظاهرين ليصعدوا من شعاراتهم بإسقاط الحكومة ورئيسها نوري المالكي.

الخلافات في الأساس ما بين المالكي وعلاوي، ليست بين القائمتين، ومصدرها صراعات سياسية كون الاثنين كانا متنافسين على منصب رئيس الوزراء.

■ حاكم الزاملي

حكومة الرسائل

بالعربي الصريح

علي عبدالسادة

لم يحدث هذا من قبل: شريكان كبيران في حكومة ولدت عسيرة عن عراكهما على رئاسة الوزراء يتبادلان الرسائل، كأنهما خصمان يقودان جبهتي حرب.

في الحروب التقليدية القديمة لا يتواجه الخصمان، وهما في الأغلب ملكان او أميران يتنازعان على أرض او فتاة حسناء. لكنهما يستخدمان المبعوثين ورسل الحرب، وفي بعض الأحيان يكتبان لبعضهما الرسائل.

رئيس الحكومة والشريك فيها، المالكي وعلاوي، أشعلا منذ يومين حرب رسائل، فتحت الجو السياسي على ساحة صراع جديدة، وأزاحت غطاء الشراكة عن خلاف عميق بين الرجلين أساسه القديم المتجدد هو الرغبة في تولي الحكم.

وكلاهما يتحملان مسؤولية ما يجري؛ زعيم العراقية تراجع عما حملته قائمته من أهداف وشعارات بشرت بالدولة المدنية، وبدا انها قائمة علمانية ستحقق التوازن في مقابل طغيان تيارات الإسلام السياسي، ولم يخل برنامجها مما يمت بصلة للمشروع الوطني، لكن أيا من هذا لم يحدث، وسقط البرنامج أمام لوثة السلطة، وشعر الناخبون انهم انتخبوا ليتعارك الفائزون على الحصص.

أما زعيم دولة القانون فرضي بالتسويات وقدم ما لم يقدمه فائز بالانتخابات، وما لم يقدمه حائز على أغلبية، التنازلات خرجت من بين يديه لخصوم ساوموه وساوموهم على أركان قيادة الدولة. الم يكن يعرف بنتيجة كل تلك المفاوضات وحسبة الأرقام والمقاعد التي سارت على طريقة اقرب ما تكون إلى"حسبة سوق"؟ الم يكن يعرف بنتيجة إغفال مشروع الدولة والانشغال المطلق بتصفيف حصص قائمته في مقابل حصص الآخرين؟.

المالكي وعلاوي يتحملان مسؤولية الوضع الهش، لا احد غيرهما. طريقتهما في إدارة الصراع السياسي، ولنقل الخلاف الشخصي المنحصر بينهما أرهق البلاد، وجعل الرأي العام ينشغل برسائلهما وما تبادلاه على مر شهور من اتهامات وخصومات، بينما تتواصل الأزمات دون حل، بينما ينتظر العراق محطات حساسة.

الزعيمان السياسيان مستغرقان بحسم أحقية زعامتهما حتى الساعة، وهما، منذ السابع من آذار، يؤجلان تسوية الخلاف، ولم يتعبا نفسيهما بفك الاشتباك بالطريقة التي تضمن مناخا سياسيا ملائما للجميع.

فعلمها طيلة الفترة الماضية لم يؤثر على قائمتيهما العراقية ودولة القانون وحسب، الكتل الأخرى نالت حصتها من الارتباك والجمود، واتسقت عبر دورها السياسي مع حالة التخندق العامة في البلاد، وكانت الحصيلة النهائية عملية سياسية جامدة تفتقد الى الحيوية والنمو، ونظام سياسي قائم على اتفاقات هشة تهدد بالتوقف عن التطور في أي لحظة، فبالإمكان التوقع ان تنفك شراكة الجميع من اجل مقعد حكومي واحد.

صحيح أن الواقع يشير إلى أن الشراكة الراهنة لن تنفض قريبا، فالعراقية ليست علاوي او الوفاق، وهذا ما يجعل المالكي مطمئنا، كما أن دولة القانون متحالف مع قوى مهمة لا يرغب في خسارتها رغم جنوح بعضها الى الضغط على المالكي، خصوصا التيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى، فهذا ان حدث وترك الحلفاء عقدهم مع دولة القانون فان الرابح الأول هو علاوي، هذا ما قاله حين هدد بالانسحاب معلقا عن تشكيل حكومة أغلبية:"استطيع أن افعل ذلك انا الفائز الأول ولن أجد صعوبة في جمع الحلفاء". مثل هذه الشراكة لن تنفض كونها قائمة على حرص ورغبة من الجميع بالتواجد في السلطة وما توفره من نفوذ ومصالح، لكن ما سيتم الفراغ منه شراكة البناء والتوافق على دولة ديمقراطية مدنية صالحة للتطور.

حتى الساعة لا تزال قضية الفائز الأول ومن يستحق تشكيل الحكومة والفوز برئاستها شوكة يغص بها الرجلان.. المالكي، ولأسباب عديدة، منزعج من طموحات علاوي، وهذا الأخير يشعر بحسرة لخسارة الحكومة رغم فوزه أولا. الأزمة لديهما، رغم تجربة سنوات ثمانية، لا تزال مقتصرة على الحكم والنفوذ. وبهذه الطريقة يستمر العجز والجمود، وتتوقف مشاريع الدولة.

والى حين توقف المالكي وعلاوي عن حرب الرسائل، والكف عن خصومات تجعل الساحة العراقية مجرد كانتونات وخنادق، سنبقى نعيش لحظة سياسية عدمية، كل شيء فيها ساكن لا يتحرك، سوى بريد المالكي وعلاوي المزدحم هذه الأيام.